الكتاب التاسع عشر من اللائحة التنفيذية

«أسواق المال» تنتهي من إعداد تعليماتها الخاصة بالتقنيات المالية

تطبيق احترازات "اعرف عميلك" بهدف الحد من مخاطر انكشاف وتورط العميل في خدمات وأدوات مالية معقدة ذات مخاطر مالية عالية

تطبيق سياسات حماية سرية المعلومات والالتزام باحترازات وإرشادات الأمن السيبراني للحد من الاختراقات

اعتمد مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية، في اجتماعه المنعقد بتاريخ 28/12/2022، مخرجات مشروعها الخاص بإعداد ووضع إطار تنظيمي للتقنيات المالية المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية، والذي تمثل مخرجه الرئيسي في تعليمات خاصة بالتقنيات المالية تم إعدادها على شكل كتاب جديد مستقل يضاف إلى مجموعة كتب اللائحة التنفيذية للهيئة يحمل اسم "الكتاب التاسع عشر: التقنيات المالية"، حيث تركزت تلك التعليمات على الأحكام المنظمة للمجموعة الأولى من الخدمات المحددة في الاطار التنظيمي للتقنيات المالية، والتي تمثلت في التعليمات الخاصة بخدمة التمويل الجماعي القائم على الأوراق المالية وخدمة مستشار الاستثمار الآلي، والتي تعتبر من الخدمات المرتقبة في السوق المالي الكويتي.

وتأتي هذه الجهود من قناعة الهيئة بأهمية مجال التقنيات المالية والاستخدام المبتكر للتكنولوجيا في تصميم وتقديم الخدمات والمنتجات المالية، حيث تمثل الهدف العام من المشروع في إعداد ضوابط تنظيمية وإجراءات رقابية وفق أفضل التطبيقات والممارسات العالمية في مجال التقنيات المالية، وبشكل يتفق مع نصوص وأهداف مواد قانون الهيئة ذات الصلة، والتي من شأنها أن تساهم في حماية المتعاملين بأنشطة وخدمات التقنيات المالية وحفظ حقوقهم، فضلاً عن دعم رواد الأعمال والمبتكرين في مجال التقنيات المالية.

وبصفة عامة، ستكون لمخرجات هذا المشروع الأثر الإيجابي في دعم رؤية الكويت 2035 القاضية الى تحويل دولة الكويت الى مركز مالي وتجاري إقليمي، كما سيساهم المشروع من ناحية أخرى في تنويع المنتجات الاستثمارية وإيجاد قنوات استثمارية جديدة تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق الشمول المالي.

وحرصاً من الهيئة نحو تحقيق الأهداف المرجوة من هذا المشروع، قامت الهيئة بتنفيذ مجموعة من الإجراءات والأعمال التي ساهمت في تعزيز جودة الأحكام والقواعد الواردة ضمن الاطار التنظيمي والحد من المعوقات التي قد تؤثر على تطبيقها، فضلاً عن تعزيز ملاءمتها للبيئة المحلية ومتطلبات السوق المحلي، تمثلت أهمها في إجراء عمليات استطلاع لآراء أطراف داخلية وخارجية، والتي حرص هيئة أسواق المال وقناعتها بأهمية استبيان آراء كافة المتعاملين في السوق وكذلك المعنيين بأنشطة الأوراق المالية على وجه العموم بشأن مختلف التوجهات ذات صلة بتنظيم أنشطة الأوراق المالية، بهدف مراعاة التطلعات فيما يتم إصداره من تحديثات مستمرة على اللائحة التنفيذية، هذا فضلاً عن قيامها بتنظيم ورشة عمل توعوية (عن بعد- عبر منصة زووم) بتاريخ 3/10/2022 بشأن المسودة الأولية لتعليمات التقنيات المالية، والتي أتت خلال فترة استطلاع الرأي المشار إليها، حيث شارك بها العديد من الجهات المخاطبة بقانون الهيئة والمعنيين بسوق المال بالدولة، الذين تجاوز عددهم 80 شركة مرخصة بأنشطة الأوراق المالية والمؤسسات والجهات العامة والخاصة في الدولة، والتي تم من خلالها تقديم شرح وافي للأحكام المنظمة للمجموعة الأولى من الخدمات المحددة لتعليمات التقنيات المالية (مسودة التعليمات الخاصة بخدمة التمويل الجماعي القائم على الأوراق المالية وخدمة مستشار الاستثمار الآلي) وتم الإجابة عن كافة الاستفسارات المقدمة من المشاركين في هذا الجانب. حيث تم إعداد نسخة محدثة من مسودة تعليمات التقنيات المالية بعد مراعاة ما يلزم من تعديلات على المسودة الأولية للتعليمات الخاصة بالتقنيات المالية من عمليات استطلاع آراء الأطراف الداخلية والخارجية.

وفي هذا الشأن، فقد خلصت تعليمات الهيئة الخاصة بالتقنيات المالية بتعريف خدمة التمويل الجماعي القائم على الأوراق المالية على أنها وسيلة لزيادة رأس المال الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تنازل تلك الشركات عن جزء من أسهم رأس مالها أو قيامها بإصدار أوراق مالية مقابل الحصول على تمويل لسداد دفعات مشروعها محل الطرح، ووفق هذا التعريف، فإنه يطلق على هذه الشركات مسمى "مصدرو العروض". حيث شمل تنظيم الهيئة لهذه الخدمة على وضع الضوابط التي تنظم العلاقة ما بين كافة الأطراف المتعاملة في هذه الخدمة المتمثلين في منصة التمويل الجماعي المسجلة لدى الهيئة ووكيل الاكتتاب المعني بإدارة الطرح، ومصدرو العروض والمستثمرون من العامة (المكتتبين).

أما فيما يخص خدمة مستشار الاستثمار الآلي، فإنها تندرج ضمن إحدى المهام المتاحة لمستشار الاستثمار المرخص له من الهيئة لتقديم استشارة آلية بشأن منتجات مالية باستخدام الخوارزميات والتكنولوجيا مع مشاركة محدودة أو من غير مشاركة من قبل مستشار مالي بشري، وتشمل توصيات استثمارية عامة أو خاصة، وتتراوح الاستشارة ما بين استشارة محدودة النطاق إلى خطة مالية شاملة، تراعي ما تقدم به العميل من معلومات شخصية في عملية تحديد ما يناسبه من أدوات ومنتجات استثمارية. حيث شمل تنظيم الهيئة لهذه الخدمة إلى تحديد نطاقها والضوابط واجبة التطبيق في تنفيذ التوصيات الصادرة عنها، وذلك من خلال إما قيام مقدم الخدمة بإنشاء روابط وشراكة مباشرة مع الأشخاص المرخص لهم من الهيئة الذين يتيح لهم ترخيصهم بتنفيذ التوصيات الصادرة وأوامر العميل، أو قيام مقدم خدمة مستشار الاستثمار الآلي بالحصول على ترخيص أنشطة الأوراق المالية من الهيئة اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات.

وتعزيزاً لما سلف، فإن تنظيم الهيئة لهذا المجال من شأنه أن يساهم في توفير قنوات تعامل مباشرة تجمع المستثمرين المهتمين في استثمار أموالهم بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث اصبح لصغار المستثمرين ورواد الأعمال إمكانية استثمار اموالهم في أعمال استثمارية تعود لهم بمنفعة مالية، الأمر الذي سيساهم في زيادة مستوى السيولة في السوق من خلال توفير قنوات تمويل أخرى (بخلاف قنوات التمويل التقليدية) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن مساهمتها في زيادة وعي وثقافة تلك الأطراف في الجوانب المالية والاستثمارية، والتي ستساهم في ارتقاء تلك الأطراف بتعاملاتهم المالية في السوق المالي الكويتي.

هذا كما حرصت الهيئة أن تشمل تعليمات التقنيات المالية على تطبيق مجموعة من الضوابط والسياسات التي من شأنها أن تعزز جودة وكفاءة الخدمة المقدمة وتحمي المتعاملين في هذا المجال من عدة جوانب، ومن أهمها:

• تطبيق احترازات "اعرف عميلك"، والتي بدورها ستساهم في تحديد نطاق الخدمات الأمثل للعميل والحدود الاستثمارية الخاصة به، وذلك بهدف الحد من مخاطر انكشاف وتركز العميل في خدمات وأدوات مالية معقدة وذات مخاطر مالية عالية تضمن حسن إدارة أموال العملاء ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• إجراءات التحقق من هوية العميل قبل فتح حساب أو إقامة علاقة عمل معه، حيث سيسمح لمقدمي الخدمة من تنفيذ إجراءات التحقق من هوية العميل الكترونياً باستخدام أي وسيلة اتصال حديثة، ودون الحاجة لمقابلة العميل، شرط ألا تؤثر على نزاهة العملية والقدرة على تأهيل المستثمر بشكل صحيح.

• تطبيق سياسات حماية سرية معلومات العميل وتطبيق احترازات وإرشادات الأمن السيبراني للحد من الاختراقات، وذلك وفق أفضل التطبيقات والسياسات العالمية في هذا المجال.

• المتابعة المستمرة من الهيئة نحو التأكد من تطبيق منصات خدمات التقنيات المالية المعنية للاختبارات التي من شأنها تحديد والحد من المخاطر التي يتعرض لها العميل.

• تطبيق حد على مبلغ التمويل المطلوب، البالغ حده أقصى 500 ألف دينار كويتي في هذه المرحلة، بالإضافة إلى قيود على عدد جولات الطرح والفترات الخاصة بها، حيث تسعى الهيئة إلى التدرج في تعديل هذه الحدود والقيود مستقبلاً بناءً على مستوى تطور وعي المتعاملين ونجاح الطروحات الأولية.

هذا وستقوم الهيئة بإصدار ونشر كتاب التقنيات المالية في القريب العاجل ليتم العمل به اعتباراً من شهر يناير 2024، وذلك لإتاحة الفرصة لتهيئة البيئة التشغيلية والتنظيمية الداخلية اللازمة نحو تطبيق التعليمات الواردة في كتاب التقنيات المالية سالف الذكر، بالإضافة إلى القيام بتوعية وتهيئة السوق بشأن الجوانب المختلفة من التعليمات.

هيئة أسواق المال

«الخطوط الكويتية» ترعى معرض التصميم الهندسي الـ 43

البستان: الشركة تدعم الكوادر الوطنية الشابة وتشجعهم على دخول سوق العمل

في إطار سعيها المتواصل لدعم وتشجيع الكوادر الوطنية، رعت شركة الخطوط الجوية الكويتية معرض التصميم الهندسي الـ 43 لكلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت، والذي أقيم تحت رعاية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة الشيخ طلال خالد الأحمد الصباح وذلك بمشاركة 296 طالب وطالبة قدموا 78 مشروع من مختلف التخصصات والاقسام الهندسية، حيث ضم المعرض عدداً كبيراً من المشاريع الهندسية التنافسية التي حملت طابع الابداع والابتكار صممت بأيادي وعقول كويتية شابة من المهندسين والمهندسات وذلك ضمن مشاريعهم للتخرج. هذا وقد حضر حفل اختتام المعرض عدداً من الرعاة والمسؤولين والقياديين وقامت الخطوط الجوية الكويتية بتكريم الفائزين بجائزة ذات الأولوية الوطنية تشجيعاً لهم على مشاركتهم في هذا المعرض.

الشيخ طلال خالد الصباح مكرما خالد البستان

وبهذا الصدد قال مدير دائرة الاتصال المؤسسي والعلاقات العامة خالد البستان: " تأتي مشاركة الخطوط الجوية الكويتية في معرض التصميم الهندسي حرصاً منها على دعم المواهب والكوادر الكويتية الشابة وحديثي التخرج حيث أن الشركة تولي اهتماماً كبيراً في تشجيع الطلبة وإعطائهم الدفعة المعنوية التي يستحقونها وذلك لإيمانها التام بالقيمة الكبيرة للجيل القادم من أبنائنا وبناتنا الشباب وقدرتهم على تأدية دورهم في اكمال مسيرة النجاح للآباء والاجداد عبر تعزيز عجلة التنمية وتحقيق رؤية كويت 2035 وتحويلها الى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي فهؤلاء الطلبة هم الثروة الحقيقية والاستثمار الامثل لدولة الكويت".

وأضاف البستان: "ضم المعرض مجموعة كبيرة من المشاريع الهندسية المبتكرة والتي تدعو للفخر والاعتزاز بهذا الجيل القادم والمقبل على الدخول في سوق العمل وتدخل الطمأنينة في قلوبنا وتمنحنا مزيداً من الثقة في مستقبل الكويت وازدهارها، حيث أن هذه المشاريع عكست اليوم جهودهم المتميزة واجتهادهم على مدار السنوات الماضية في دراسة الهندسة بمختلف تخصصاتها عبر تصميم وانشاء مشاريع تجريبية تعطي قيمة مضافة للمجتمع وتجد الحلول المناسبة له".

وتابع البستان: "الخطوط الجوية الكويتية جزء لا يتجزأ من المجتمع الكويتي بكافة أطيافه وشرائحه، حيث تحرص الشركة بشكل دائم ومستمر على تطبيق استراتيجياتها للمسؤولية الاجتماعية في دعم القطاع التعليمي والشباب وهو ما يتجسد في هذه الرعاية اليوم، كما أن الخطوط الجوية الكويتية تحرص أيضاً على مشاركة ودعم وتشجيع المجتمع الكويتي في الفعاليات والمناسبات التي تعود بالمنفعة على الوطن وأبنائه الاعزاء ومن أهمها هذا القطاع وهو القطاع التعليمي والتي لا تألو جهداً في مشاركة المنظومة التعليمية في البلاد بفعالياتها، والمساهمة أيضاً في تطويرها لمستقبل أفضل للأجيال القادمة".

واختتم البستان تصريحه بتقديم الشكر والامتنان للقائمين على المعرض للنجاح الذي شهده من خلال استقطاب عدد كبير من الزوار سواء من الطلبة أو الجمهور، متمنياً للطلبة التوفيق والسداد في حياتهم المهنية القادمة كما أعرب عن امتنانه للمنظومة التعليمية في دولة الكويت لتشجيعها ودعمها للكوادر الوطنية الشابة.

القناعي رئيساً لمجلس إدارة «كي بي إم جي» في منطقة «MESAC»

قام مجلس إدارة كي بي إم جي الشرق الأوسط وجنوب آسيا وبحر قزوين (MESAC) بتعيين د. رشيد القناعي رئيسًا لها اعتبارًا من يناير 2023. وبهذه الصفة، سيمثل د. رشيد أيضًا منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وبحر قزوين (M-SAC) في مجلس كي بي إم جي العالمي ومجلس إدارة كي بي إم جي منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (EMA).

هذه هي المرة الأولى في تاريخ كي بي إم جي التي يتم فيها تعيين شريك رئيسي من الكويت في هذا المنصب المرموق الذي يغطي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بأكملها وأجزاء من دول جنوب آسيا وبحر قزوين.

يشغل د. رشيد القناعي حاليًا منصب الشريك المدير لمكتب كي بي إم جي في الكويت، وهو المنصب الذي يشغله منذ عام 2010. تم تعيين د. رشيد عضو في مجلس إدارة كي بي إم جي منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وبحر قزوين (M-SAC) في عام 2018. وقد تولى مسؤوليات إضافية كرئيس لمجموعة التوجيه الضريبي لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وبحر قزوين (M-SAC) ورئيس الضرائب لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وبحر قزوين (MESAC) في عام 2017. كما قام أيضا بدور فعال في مراكز تنمية القيادة وبرنامج تحالف الشركات الأعضاء بالمنطقة.

رشيد القناعي

يحمل د. رشيد درجة الدكتوراه في المحاسبة من جامعة إيسكس في المملكة المتحدة، وحاصل على درجة الماجستير في المحاسبة المهنية من جامعة ميامي بفلوريدا، وبكالوريوس التجارة من جامعة الكويت. كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في عام 2012/2011.

وتعليقاً على تعيينه، صرح د. رشيد قائلا: "إنه لشرف كبير أن أكون رئيسًا لمجلس كي بي إم جي منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وبحر قزوين (M-SAC). أود أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى مجلس منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وبحر قزوين (M-SAC)، الذي منحني ثقته وإلى زملائي الشركاء وفرق العمل في كي بي إم جي على دعمهم غير المسبوق".

وقد أضاف د. رشيد قائلا "لقد عمل الرؤساء السابقين للمجلس على دعم منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وبحر قزوين (M-SAC) بشكل كبير في رحلة النمو وأعتزم مواصلة هذا العمل الضخم. سنستمر في تركيزنا على أولويات العملاء وتوظيف المواهب ورعايتها والاستثمار في التكنولوجيا ذات الصلة وتعزيز تحالفنا ونظام (ecosystem-corridor) وإحداث تأثير هادف على مجتمعاتنا."